محاضرات في:

قانون الاثبات العراقي

المرحلة الثالثة – كلية القانون

جامعة المستقبل

اعداد :

م. د. علي جاسم محمد السعدي

اليمين – الجزء الثاني

إجراءات اليمين الحاسمة، ودور القاضي فيها، والنتائج المترتبة عليها وفق قانون الإثبات العراقي

إجراءات اليمين الحاسمة

1. طلب تحليف اليمين الحاسمة

- تنص المادة (118) من قانون الإثبات العراقي على:
- "إذا عجز الخصم عن إثبات ادعائه أو دفعه، فعلى المحكمة أن تسأله إن كان يطلب تحليف خصمه اليمين الحاسمة من عدمه. فإن طلب ذلك وكان الخصم حاضرًا بنفسه حلفته المحكمة، وفي حالة غيابه جاز لها إصدار الحكم غيابيًا معلقًا على النكول عن اليمين عند الاعتراض بناءً على طلب من الخصم، حتى لو كان الخصم الآخر قد حضر بعض جلسات المرافعة."
- إذا لم يستطع المدعي إثبات دعواه، أو لم يتمكن المدعى عليه من إثبات دفاعه، يحق لأي منهما طلب تحليف خصمه اليمين.
- إن كان الخصم حاضرًا، حلف فورًا، وإن كان غائبًا، يجوز للمحكمة إصدار حكم غيابي مشروط بنكوله.

2. الاعتراض على اليمين وصياغتها

- وفق المادة (114) من قانون الإثبات:
- "إذا نازع من وُجِّهت إليه اليمين في جوازها أو في تعلقها بالدعوى، ورفضت المحكمة منازعته وقررت تحليفه، فعليها أن تبين في قرارها صيغة اليمين، وعلى من وُجِّهت إليه اليمين أن يحلفها أو يردها على خصمه، وإلا اعتُبر ناكلًا."
- يجوز للخصم الاعتراض على توجيه اليمين إذا رأى أنها غير قانونية أو لا تتعلق بالدعوى.
- إذا رفضت المحكمة الاعتراض، يجب على الخصم إما أن يحلف اليمين أو يردها، وإلا يُعتبر ناكلًا.
- لا يجوز رد اليمين إلا إذا كانت تتعلق بواقعة مشتركة بين الطرفين.

3. طريقة أداء اليمين

- تنص المادة (109) من قانون الإثبات على أن:
- "تكون تأدية اليمين بأن يقول الحالف (أقسم) ويؤديها بالصيغة التي أقرتها المحكمة."
- القسم لا يكون إلا بالله، ولا يجوز الحلف بغيره، لأن ذلك يُعد مخالفة للشرع.
- هناك مطالبة بتعديل النص ليصبح: "يكون تأدية اليمين بأن يقول الحالف (أقسم بالله)" لضمان وضوح الصياغة ومنع التحايل القانوني.

4. يمين الأخرس

- تنص المادة (110) من قانون الإثبات على:
- "تعتبر يمين الأخرس ونكوله عن اليمين بإشارته المعهودة، أو بالكتابة إذا كان يحسنها."
- يمكن للأخرس أداء اليمين باستخدام الإشارة المعهودة أو بالكتابة.

5. تعدد الطلبات والاكتفاء بيمين واحدة

- تنص المادة (113) من قانون الإثبات على:
- "للمحكمة في حالة ما إذا اجتمعت طلبات متعددة الاكتفاء بيمين واحدة."
- إذا كان هناك أكثر من طلب تحليف في القضية، يجوز للمحكمة الاكتفاء بيمين واحدة شاملة.

دور القاضي بشأن اليمين الحاسمة

1. تعديل صيغة اليمين

- تنص المادة (115) من قانون الإثبات على:
- "يجب على من يوجه لخصمه اليمين الحاسمة أن يبين بدقة الوقائع التي يريد استحلافه عليها، وللمحكمة أن تعدل صيغة اليمين بحيث تنطبق على الواقعة المطلوب الحلف عليها."
- للقاضي سلطة تعديل صيغة اليمين إذا كانت غير واضحة أو مبهمة، لكنه لا يستطيع تغيير جوهرها.
- يجب على القاضي عرض الصيغة المعدلة على الخصم، فإذا رفضها، لا يمكن إجباره على قبولها.
- إذا اعترض الخصم على توجيه اليمين بحجة عدم تعلقها بشخصه أو عدم كونها حاسمة، على المحكمة الفصل في هذا الاعتراض قبل اعتبار الخصم ناكلًا.

2. منع توجيه اليمين

- تنص المادة (115/2) من قانون الإثبات على:
- "للمحكمة أن ترفض توجيه اليمين الحاسمة إذا كان الخصم متعسفًا في توجيهها."
- القاضي يمكنه منع اليمين إذا كان توجيهها تعسفيًا أو الهدف منها استغلال تدين الخصم.
- يجب أن يكون التعسف واضحًا من وقائع الدعوى، وإلا فإن رفض القاضي لليمين قد يكون تعسفًا بحد ذاته.
- يجب على القاضي التدقيق في نية طالب اليمين، لأن منعها يتطلب دلائل قاطعة وليس مجرد شك.

النتائج المترتبة على توجيه اليمين الحاسمة

1. سقوط الأدلة الأخرى

- تنص المادة (111) من قانون الإثبات على:
- "طلب توجيه اليمين يتضمن النزول عما عداها من طرق الإثبات بالنسبة للواقعة التي يرد عليها، إذا بقي طالبها مصرًا على توجيهها."
- بمجرد طلب تحليف اليمين، يفقد الخصم حقه في تقديم أي دليل آخر بشأن الواقعة.

2. حلف اليمين وآثاره

- تنص المادة (112) من قانون الإثبات على:
- "إذا حلف من وُجِّهت إليه اليمين، التزم القاضي بمضمون الحلف، فإن تضمن إقرارًا بحق حكم بموجبه، وإن تضمن إنكارًا حكم برد الدعوى."
- إذا حلف الخصم، فإن القاضي ملزم بالحكم بناءً على مضمون اليمين.
- إذا كان الحلف يتضمن إقرارًا بحق الطرف الآخر، يُحكم له فورًا، وإن كان إنكارًا تُرد الدعوى.

3. النكول عن اليمين

- تنص المادة (116) من قانون الإثبات على:
- "إذا نكل من وُجِّهت إليه اليمين خسر دعواه، ويُعتبر النكول عن اليمين بمثابة الإقرار."
- إذا رفض الخصم أداء اليمين دون ردها، يُعتبر كأنه أقر بصحة ادعاء الطرف الآخر.
- لا يُسمح للناكل لاحقًا بطلب أداء اليمين، بل يُحكم عليه فورًا.

4. رد اليمين

- تنص المادة (117) من قانون الإثبات على:
- "يجوز للخصم الذي وُجِّهت إليه اليمين أن يردها على خصمه، ولا يكون ذلك إلا في الوقائع التي يشترك الخصمان بها."
- يمكن للخصم رد اليمين إلى الطرف الآخر، ولكن فقط إذا كانت الواقعة محل الحلف مشتركة بينهما.

5. تقدير القاضي للنكول عن اليمين

- النكول قد يكون صريحًا (رفض اليمين) أو ضمنيًا (التهرب أو الادعاء بالنسيان).
- للقاضي أن يعتبر التأخير غير المبرر في أداء اليمين بمثابة نكول.
- بعد النكول، لا يُسمح للخصم بأن يطلب تحليف اليمين مجددًا، بل يُحكم عليه مباشرة.

الخلاصة:

- اليمين الحاسمة أداة إثبات نهائية لا يجوز التراجع عنها بعد طلبها.
- للقاضي سلطة تعديل صيغتها، لكنه لا يملك حق تغيير مضمونها.
- النكول يُعتبر إقرارًا، والحلف يُلزم القاضي بمضمونه.
- لا يجوز للخصم تقديم أدلة أخرى بعد طلب اليمين.
- يمكن رد اليمين فقط في الوقائع المشتركة بين الطرفين.
- هذه النقاط توضح مدى أهمية وضبط اليمين الحاسمة كوسيلة قانونية، وتبين دور القاضي في منع التعسف أو التلاعب بها.

اليمين المتممة:

- اليمين المتممة هي يمين يوجهها القاضي من تلقاء نفسه إلى أحد الخصمين في الدعوى القضائية بهدف استكمال دليله أو في تقدير قيمة معينة لقرار حكمه.
- تعتبر هذه اليمين وسيلة للقاضي لتحقيق الاطمئنان في تقدير مسألة معينة أو في تحديد قيمة ما يراد الحكم فيه.

سلطة القاضي في توجيه اليمين المتممة

الشروط التي يجب توافرها لتوجيه اليمين المتممة:

1. وجود دليل ناقص في الدعوى: يتعين على القاضي أن يتأكد من وجود مبدأ ثبوت قانوني في الدعوى، أي أن يكون هناك دليل أولي ولكن غير كافٍ لإقناع القاضي تمامًا بصحة أحد الادعاءات. على سبيل المثال، إذا كان هناك مستند أو شهادة شفهية تظهر دليلاً على صحة دعوى المدعي ولكنها لا تكفي للحكم بناءً عليها.
2. عدم وجود دليل كامل: لا يمكن توجيه اليمين المتممة إذا كانت الدعوى خالية من أي دليل، أي إذا كانت الدلائل المقدمة من أحد الطرفين ضعيفة للغاية بحيث لا يمكن أخذها بعين الاعتبار من قبل القاضي.

تقدير القاضي لتوجيه اليمين:

- للخصم أن يطلب توجيه اليمين المتممة، ولكن في نهاية المطاف، تقدير القاضي هو الذي يحدد ما إذا كان ينبغي توجيه اليمين أم لا.
- ويجب أن يكون ذلك بناءً على الأدلة التي قدمها الخصم ومدى قابليتها للتصديق.
- القاضي يختار الخصم الذي يتم توجيه اليمين إليه بناءً على تقديره للأدلة ومدى قوة موقف كل طرف.
- هذا يعني أن القاضي قد يوجه اليمين إلى المدعى عليه أو المدعي حسب ما يظهر له من دلائل ترجح أحد المواقف.

توجيه اليمين المتممة:

- اليمين لا تكون موجهة إلى الخصمين معًا. القاضي يقوم بتوجيهها إلى أحد الخصمين فقط.
- وذلك لأن القاعدة القانونية تقضي بأن اليمين المتممة هي أداة لاستكمال دليل ناقص من قبل طرف واحد فقط في الدعوى.

توجيه اليمين المتممة لتحديد قيمة المدعى به:

- يمكن للقاضي توجيه اليمين المتممة لتحديد قيمة المدعى به إذا تعذر على القاضي أو الأطراف تحديد هذه القيمة بوسائل أخرى.
- في هذه الحالة، يحدد القاضي قيمة تقديرية للمطالبة في اليمين، حيث يحلف المدعى عليه بالتصريح عن هذه القيمة في حال كان لديه المعرفة الدقيقة بها.
- مثلًا، في دعاوى الميراث، يمكن أن يُطلب من أحد الورثة أن يؤدي اليمين المتممة بشأن ما إذا كان قد استوفى حقوقه أو حقوق الآخرين في التركة.

الآثار المترتبة على توجيه اليمين المتممة

- إذا حلف الخصم اليمين:
- عندما يؤدي الخصم اليمين المتممة، يصبح الحكم الذي يصدره القاضي قويًا ويعتمد على هذه اليمين في الفصل في النزاع.
- غالبًا ما يؤدي حلف اليمين إلى إقناع القاضي بصحة الادعاء. يتم بذلك إتمام الأدلة وتؤخذ اليمين كدليل على صحة الادعاء.
- رغم ذلك، ليس من الضروري أن يؤدي حلف اليمين إلى حكم لصالح الطرف الذي حلف.
- القاضي قد يتراجع عن قناعته بعد حلف اليمين إذا ظهرت له أدلة جديدة أو إذا أعاد النظر في القضية.

إذا نكل الخصم عن الحلف:

- النكول عن اليمين يؤدي إلى زيادة الشكوك حول صحة الادعاء الذي تم تقديمه، حيث أن النكول يعد بمثابة مؤشر على عدم القدرة على إثبات الادعاء.
- عندما ينكل الخصم، يضعف موقفه بشكل كبير، ويزيد احتمال حكم القاضي ضده. ومع ذلك، لا يعني النكول بالضرورة حكمًا ضد النائل عن اليمين، فقد تظهر أدلة جديدة تدعم موقفه.
- من ناحية أخرى، فإن النكول عن اليمين يترك الأدلة الناقصة كما هي، وبالتالي تستمر الدعوى على نفس الموقف القضائي قبل حلف اليمين.

القاضي قد يرفض توجيه اليمين المتممة:

- في بعض الحالات، قد يرفض القاضي توجيه اليمين المتممة إذا كان يعتقد أن الدليل غير كافٍ أو إذا كان توجيه اليمين قد يكون ضارًا للخصم أو مستغلاً لورعه.
- على سبيل المثال، قد يرفض القاضي توجيه اليمين المتممة إذا كان يعتقد أن الخصم يتعسف في توجيه اليمين أو إذا كان يهدف من ورائها إلى تضليل أو خداع خصمه.

خلاصة:

- اليمين المتممة هي وسيلة لضمان إتمام الأدلة واطمئنان القاضي في القضايا التي تكون الأدلة فيها غير كافية بشكل كامل.
- للقاضي حرية التقدير في توجيه اليمين ورفضها وفقًا للظروف والأدلة المتاحة في الدعوى.
- يؤدي حلف اليمين إلى قوة في الدليل، ولكن نكولها قد يعزز الشكوك في صحة الادعاء.